السيرة الذاتية

اسم العائلة:	بينيه	
الاسم الأول:	إمانويل	
الاسم الأوسط:	ياو	
نوع الجنس:	ذكر	
تاريخ الميلاد:	٣٠ نيسان/أبريل ١٩٥٤	
الجنسية:	غاني	
المعايير الإقليمية:	إفريقيا	
الجنسية الثانوية : (في حالة وجودها)	لا ينطبق	
الحالة الاجتماعية:	أعزب	
القائمة 'ألف'/القائمة 'باء'	باء	
اللغات	**اللغة الأم:** أكان	
- **الإنكليزية**	: (المكتوبة) مستوى متقدم	(الشفوية) مستوى متقدم
- **الفرنسية**	: (المكتوبة) مستوى أساسي	(الشفوية) مستوى أساسي
- **لغات أخرى**	: (المكتوبة) يُرجى الاختيار>>	(الشفوية) يُرجى الاختيار>>
	:(المكتوبة) يُرجى الاختيار>>	(الشفوية) يُرجى الاختيار>>
	:(المكتوبة) يُرجى الاختيار>>	(الشفوية) يُرجى الاختيار>>
	:(المكتوبة) يُرجى الاختيار>>	(الشفوية) يُرجى الاختيار>>

المؤهلات التعليمية: *تاريخ الحصول على المؤهل، المؤسسة، المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها (مع البدء بالأحدث)*

- *يُرجى الاستنساخ واللصق إذا لزم ملء خانات أخرى*

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ – تموز/يوليو ١٩٨٨

- *المؤسسة:* جامعة كمبردج
- *المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها:* ماجستير في الأدب

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ – حزيران/يونيو ١٩٨٠

- *المؤسسة:* جامعة كمبردج
- *المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها:* ماجستير في القانون

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ – أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

- *المؤسسة:* جامعة ليدن
- *المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها:* شهادة دراسات عليا

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ – حزيران/يونيو ١٩٧٦ (الشهر– السنة)

- *المؤسسة:* جامعة غانا
- *المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها:* بكالوريوس في القانون

الخبرة العملية: *التاريخ، جهة العمل، اللقب الوظيفي، معلومات أخرى (مع البدء بالأحدث)*

يُرجى بيان مدى صلة الخبرة بالوظيفة المرشح لها إما في القائمة 'ألف' أو في القائمة 'باء'، حسب الحالة

تشرين الأول ١٩٩٠

- جهة العمل: جامعة غانا
- *اللقب الوظيفي:* محاضر، أستاذ محاضر
- *معلومات أخرى :*

- **١٩٩٠ إل اليوم**

- جهة العمل: كلية القانون، جامعة غانا
- *اللقب الوظيفي:* محاضر/أستاذ محاضر
- *معلومات أخرى :* في القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاستثمارات، وقانون الملكية الفكرية.

١٩٩٠–٢٠٠٩

- جهة العمل: مركز ليغون للشؤون الدولية والدبلوماسية، جامعة غانا، ليغون
- *اللقب الوظيفي:* محاضر ومشرف وممتحن
- *معلومات أخرى :* في القانون الدولي العام، وقانون الدبلوماسية والمؤسسات الدولية، وقانون الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والقضايا القانونية والسياساتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠٠٠–٢٠٠٩

- جهة العمل: كلية قيادة القوات المسلحة الغانية وقيادة الأركان.
- *اللقب الوظيفي:* محاضر
- *معلومات أخرى :* في القانون الدولي، وقانون الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، وقانون الدبلوماسية والمؤسسات الدولية. كنت الرائد في تدريس هذه المواد في الكلية.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ – نيسان/أبريل ١٩٨٦

- جهة العمل: أمانة الكومنويلث، المملكة المتحدة
- *اللقب الوظيفي:* موظف قانوني
- *معلومات أخرى :*

الأنشطة المهنية الأخرى:

– يُرجى الاستنساخ واللصق إذا لزم ملء خانات أخرى

١٩٩٠ إلى اليوم

- *النشاط:* عضو هيئة تحرير مجلة القانون الصادرة عن جامعة غانا

٢٠٠٣–٢٠١٠)

- *النشاط:* رئيس مجلة القانون الصادرة عن جامعة غانا ورئيس تحريرها

٢٠٠٣–٢٠٠٩

- *النشاط:* عضو هيئة تحرير مجلة الشؤون الدولية الصادرة عن مركز الشؤون الدولية والدبلوماسية

١٩٩٤-٢٠٠٠

- النشاط: عضو هيئة تحرير مجلة الجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن

١٩٩٤-٢٠٠٠

- *النشاط:* مقرر، إعادة صياغة مبادئ القانون الدولي في إفريقيا التي قامت بها الجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن. وإذ تم تصور إعادة الصياغة الإفريقية تماشيا مع إعادة صياغة قانون العلاقات الخارجية الأمريكي الذي اعتمده المعهد الأمريكي للقانون وتستند إليه الحكومة الأمريكية كدليل تسترشد به في السياسة الخارجية، فإنها سعت إلى إدخال الانسجام على ممارسة السياسة والعلاقات الخارجية في القارة الإفريقية. وقد نُشرت إعادة الصياغة الأولى التي وضعتُها بعنوان "استعراض قانون عدم التدخل وقواعده المصاحبة المبنية على ممارسة الدولة في الدول الإفريقية فيما يتعلق بعدم التدخل" في مجلة الجمعية وأصبحت منذ ذلك الحين مادة مرجعية للباحثين في جميع أنحاء العالم في هذا المجال من القانون الدولي العام.

- **حزيران/يونيو ٢٠١٢**

- *النشاط:* عضو فريق خبراء أمانة الكومنولث المخصص الذي أجرى استعراض أقران للدليل الذي يحمل عنوان "دمج التنمية المستدامة في الاتفاقات الدولية للاستثمار: دليل للبلدان النامية" ونشرته الأمانة عام ٢٠١٣. ويهدف الدليل إلى مساعدة البلدان النامية على وضع اتفاقات دولية للاشمار تدعم حاجاتها التنموية عن طريق دمج التنمية المستدامة فيها. وقد وُضع الدليل أيضا ليكون مرجعا مفيدا لواضعي السياسات، وخبراء القانون، والباحثين في مجال القانون، وجماعات المجتمع المدني التي تراهن على تأثيرات الاتفاقات الدولية للاستثمارات في التنمية. وقد أقرت توطئةُ الدليل أنه خضع "لعملية استعراض صارمة من قبل الأقران من بينهم خبراء مرموقون في المجال لضمان تلبيته المعايير الدولية". وكان تعييني عضوا في الفريق اعترافا بالبحوث والمساهمة العلمية التي قدمتها في مجال القانون الدولي للاستثمارات.

أكثر المواد المنشورة صلة بالموضوع

المنشورات

ألف – المقالات

١- "الضغط الاقتصادي الانفرادي ومسألة تعريف الأمم المتحدة للعدوان"، مجلة القانون، جامعة غانا (١٩٨٨-١٩٩٠) ص. ٧٢-٩٣.

٢- "استقرار الحقوق المعدنية في ظل القانون الغاني"، (مع لوي س. تسيكاتا)، أشغال المؤتمر السنوي الثالث للجمعية الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن (١٩٩١)، ص ١٧٠-١٨٠.

٣- "الإكراه الاقتصادي وإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، أشغال المؤتمر السنوي الرابع للجمعية الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن (١٩٩٢)، ص. ٢٢٠-٢٣٩.

٤- "الأمم المتحدة والعقوبات الاقتصادية – نحو نظام عالمي الجديد؟"، أشغال المؤتمر السنوي الخامس للجمعية الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن (١٩٩٣)، ص ٢٤١-٢٥٧.

٥- "الإكراه الاقتصادي ومبدأ عدم التدخل وقضية نيكاراغوا"، المجلة الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، المجلد السادس (١٩٩٤)، ص ٢٣٥-٢٥٢.

٦- "العقوبات الاقتصادية في قضية لوكربي: ملاحظة بشأن القضية المتعلقة بمسائل تفسير اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ وتطبيقها"، نشرةُ مركز ليغون للشؤون الدولية، المجلد الثالث رقم ١، آذار/ مارس ١٩٩٥، ص ١٩-٢٦.

٧- "استعراض قانون عدم التدخل، المجلة الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن"، المجلد السابع (١٩٩٥)، ص ١٣٩-١٥٧.

٨- "تعليقات على اتفاقيات القروض الخارجية والمعاملات التجارية الدولية وسلطة وضع المعاهدات بموجب الدستور الجمهوري الرابع لغانا"، المجلد العشرون، جامعة غانا، مجلة القانون، ص ٧٨-٩١.

٩- "الحق في التجارة في القانون الدولي الكلاسيكي: من غروشيوس إلى فاتيل"، المجلد الأول، مجلة ليغون للشؤون الدولية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٦٠-١٧٨.

١٠- "القانون الدولي والحقوق السيادية والاستثمار الأجنبي المباشر: الاتجاهات في فقه محاكم التحكيم الدولية"، المجلد الحادي والعشرون، مجلة القانون، جامعة غانا (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، ص ١-٩٠.

١١- "الحصانة السيادية والجرائم الدولية، المجلد الثاني والعشرون"، مجلة القانون، جامعة غانا (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ص ١١٢-١٦٠.

١٢- "تطوير سيادة القانون بين الأمم: تحدٍّ للأمم المتحدة"، المجلد الخامس والعشرون، مجلة القانون، جامعة غانا (٢٠١١-٢٠١٢) ص. ١٥٢-١٩٧.

١٣- "مصادر القانون الدولي العام وانطباقها على القانون الداخلي لغانا"، المجلد السادس والعشرون، مجلة القانون، جامعة غانا (٢٠١٣).

باء- مقالات قصيرة

١٤- "القواعد المبنية على "ممارسة الدولة" في الدول الإفريقية فيما يتعلق بعدم التدخل"، المجلة الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، المجلد السابع (١٩٩٥)، ص ٨٧-١٨٤.

١٥- "الاتجاهات الجديدة في حقوق التأليف والنشر الدولية والحقوق المجاورة"، مجلة القانون، جامعة غانا (١٩٩٨) المجلد الثاني، ص ١٧-١٩.

١٦- "تعليق تفسيري لتقرير المصير الاقتصادي في عالم متغير"، المجلة الفصلية الإفريقية للمساعدة القانونية، نيسان/أبريل-حزيران/يونيو ١٩٩٨.

جيم- فصول في كتب

١٧- "كيان الدولة والأقاليم والاعتراف في القانون الدولي: علاقاتها المتبادلة"، قاشيقاه وأوكافور (محرران)، مشروعية الحكم في أفريقيا، "كلوير" الدولية للقانون، ١٩٩٩، ص ٣٧٥-٤٠١.

١٨- "دور المنظمات الدولية والجهات المانحة في استكمال خطة غانا للتكامل في غرب أفريقيا: القضايا والتحديات في غانا سعيا إلى خطة تكامل إقليمي"، مؤسسة فريدريش إيبرت، غانا، (٢٠٠٩)، الفصل العاشر، ص ١٧٥-١٩٧.

١٩- "النظام القانوني الدولي للهجرة وسياسات الهجرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والدول المتلقية"، في تاكييوا مانوه (Takyiwa Manuh)، "العالم في بيتنا؟ الهجرة الدولية والتنمية في غانا وغرب أفريقيا المعاصرين"، ٢٠٠٤، ص. ٧٨-١٠٢.

دال- تقرير فني

٢٠- "الأبعاد القانونية والمؤسساتية للهجرة في غانا"، (مع تاكييوا مانوه وآخرين)، جامعة غانا، مركز دراسات الهجرة، سلسلة الأوراق التقنية لدراسات الهجرة ، ٢٠١٠، ض ١-٩٠.

قيد النشر

ألف- قراء جامعة غانا

١- "الأطر القانونية والسياساتية للهجرة في غانا: مراجعة نقدية"، المقالة سلمت لمركز دراسات الهجرة.

٢- "تهديد الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا باستخدام "القوة الشرعية" في كوت ديفوار: إعادة النظر في القانون الدولي الذي يحكم اللجوء إلى القوة"، المقالة سلمت لكلية القانون.

باء- مشروع كتاب

١- "القانون الدولي والحقوق السيادية والاستثمار الأجنبي المباشر: الاتجاهات في فقه محاكم التحكيم الدولية "، مقالة طويلة نُشرت وتعاد مراجعتها لتُنشر في شكل كتاب.

٢- "تيسير هجرة اليد العاملة الإقليمية البينية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، مشروع بحث سأنشره بنفسي مع مرياما أوومبيلا وجون تابي من مركز دراسات الهجرة.

جيم– أوراق أخرى قيد المراجعة للنشر

١– "التدخل الإنساني والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي: النظر إلى الوراء للتطلع إلى الأمام".

٢– "الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في غانا".

أكثر الحلقات الدراسية صلة بالموضوع

المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها

١– حلقة دراسية في القانون الدولي، مكتب الأمم المتحدة، جنيف، ١٠–٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢.

مُنحتُ شهادة مشاركة.

٢– الدورة الدراسية الرابعة عشرة، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، ستراسبورغ، فرنسا، ٤–٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٩.

مُنحتُ شهادة مشاركة.

٣– الدور الحادية عشرة لمركز التدريب الدولي لتعليم حقوق الإنسان في الجامعة، ٤ يوليو/تموز–١٢ آب/أغسطس ١٩٨٣، ستراسبورغ، فرنسا. البرنامج صُمم للتحضير للتعليم المختص في القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان المقارن.

مُنحتُ شهادة مشاركة من المعهد الدولي لحقوق الإنسان.

٤– المؤتمر السنوي الثالث للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن عن موضوع: "النزعة الدستورية وقانون حقوق الإنسان في إفريقيا"، أروشا، تنزانيا، ٢–٥ نيسان/أبريل، ١٩٩١، قَدمتُ ورقة بعنوان: "استقرار الحقوق المعدنية في ظل القانون الغاني"، نُشرت ضمن أشغال المؤتمر السنوي الثالث للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، نيسان/أبريل ١٩٩١، ص ١٧٠–١٨٠.

٥– المؤتمر السنوي الرابع للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن عن موضوع: "النظرية والتطبيق لتقرير المصير في السياق الإفريقي: المشروعية والدولة والنظام السياسي"، داكار، السنغال، نيسان/أبريل ١٩٩٢، قدمت فيه ورقة بعنوان "الإكراه الاقتصادي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد"، نُشرت ضمن أشغال المؤتمر السنوي الرابع للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، نيسان/أبريل ١٩٩٢، ص ٢٢٠–٢٣٩.

٦– المؤتمر السنوي الخامس للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، أكرا، غانا، ٢٠–٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣، قَدمت فيه ورقة بعنوان: "الأمم المتحدة والعقوبات الاقتصادية: نحو نظام عالمي جديد"، نُشرت ضمن أشغال المؤتمر السنوي الخامس للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ص ٢٤١–٢٥٧.

٧– المؤتمر السنوي السادس للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، كمبالا، أوغندا.

٨– المؤتمر السنوي السابع للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا.

٩– المؤتمر السنوي الثامن للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن عن موضوع: "التكامل الإقليمي"، القاهرة، مصر، ٢–٥ أيلوي/سبتمبر، ١٩٩٦، ترأستُ جلسات المؤتمر.

١٠– المؤتمر السنوي العاشر للجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، ساحل العاج.

١١– برنامج زمالة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في موضوع القانون الدولي، لاهاي، ٤ تموز/يوليو–١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤.

مُنحتُ شهادة مشاركة.

١٢– ملتقى المنظمة الدولية للملكية الفكرية الإقليمي عن موضوع التعليم والبحث في قانون الملكية الفكرية، القاهرة، مصر، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١٣– الملتقى المنظمة الدولية للملكية الفكرية الإقليمي عن موضوع التعليم والبحث في قانون الملكية الفكرية، القاهرة، أبوجا، نيجيريا، ٧–١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

١٤- ملتقى المنظمة الدولية للملكية الفكرية الإقليمي عن موضوع منافع نظام الملكية الفكرية للجامعات والباحثين الجامعيين ومنظمات البحوث والتنمية، تحت رعاية المنظمة الدولية للملكية الفكرية ووزارة العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي في تنزانيا، دار السلام، تنزانيا، ٢٠-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

١٥- ملتقى سالزبورج عن موضوع: "الآفاق العابرة للأوطان بشأن الملكية الفكرية وقانون الاتصالات"، سالزبورج، النمسا، ٢-٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

شاركت في المناقشات المتعلقة بالموضوعات التالية: مستقبل الإنترنت؛ إدارة الإنترنت والمؤسسات الجديدة؛ الإنترنت وقوانين ضبط الاتصال؛ التنظيم الذاتي للإنترنت: واجهة الحكومة والقطاع الخاص؛ الإنترنت وتطوير الاتصالات؛ الجوانب القانونية للخصوصية، والإباحية والأمن؛ قانون المنافسة والسياسة العامة؛ وضع السياسات والإنترنت: التأثيرات الاجتماعية والسياسية؛ المواءمة بين براءات الاختراع وقوانين حقوق التأليف والنشر والعلامة التجارية والسر التجاري. قدمت ورقة عن موضوع: "المصلحة الوطنية والإنترنت، الفجوة الرقمية والدول الإفريقية".

١٦- أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، دورة تدريبية متقدمة المستوى في موضوع القانون الدولي الإنساني لأساتذة الجامعا، نظمته أكاديمية جنيف والجمعية الدولية للصليب الأحمر، جنيف، سويسرا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

مُنحتُ شهادة مشاركة.

١٧- مركز حقوق الإنسان، جامعة بريتوريا، ملتقى عن حقوق الإنسان، ٧-١٣، ٢٠٠٨.

العضوية في الرابطات والجمعيات المهنية

١- الجمعية الإفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن.

٢- نقابة محامي غانا.

٣- عضو شرفي، جمعية العلوم الغانية.

٤- عضو معهد المفاوضات الدولية.

الجوائز والأوسمة

٢٠١٠ - مُنحت جائزة أحسن أستاذ في العلوم الإنسانية، جامعة غانا، ٢٠٠٩.

وجاء في نص التكريم، من بين أمور أخرى: "إن تحكُّمكم في المواضيع التي تدرِّسونها، وطريقتكم في الإلقاء والتوضيح جعلتكم محبَّبا لدى طلبتكم الذين وصفوكم بالأستاذ المتحمس الموجود دائما تحت تصرف الطلاب لاستشارته"، وورد فيه أن الجائزة مُنحت لي اعترافا "بمساهمتي في تعزيز جامعة غانا بوصفها مكانا للتعليم والتميز".

وبالإضافة إلى ذلك تحصلت على منح الزيارات الدراسية التالية:

١- جامعة ليدن، هولندا، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

زيارة دراسية إلى كلية القانون في إطار اتفاق التعاون بين ليغون وليدن. كان الغرض هو التعاون في مجال البحوث وتطوير المناهج الدراسية.

٢- جامعة ليدن، هولندا، أيلول/سبتمر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

زيارة دراسية إلى كلية القانون في إطار اتفاق التعاون بين ليغون وليدن. كان الغرض منها التعاون في مجال البحوث وتطوير المناهج الدراسية.

٣- جامعة ليدن، هولندا، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

زيارة دراسية إلى كلية القانون في إطار اتفاق التعاون بين ليغون وليدن. تحديث مواد التعليم والبحث في المشكلات المعاصرة للقانون الدولي.

٤- جامعة ليدن، هولندا، ١٧ كانون الثاني/يناير - ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

زيارة دراسية إلى كلية القانون في إطار اتفاق التعاون بين ليغون وليدن. كان الغرض منها التعاون في مجال البحث وتطوير المناهج الدراسية. ألقيتُ محاضرات في مركز غروشيوس للدراسات القانونية الدولية في جامعة ليدن في لاهاي، وأنهيت مقالة من ٩٠ صفحة بعنوان: "القانون الدولي والحقوق السيادية والاستثمار الأجنبي المباشر: الاتجاهات في فقه محاكم التحكيم الدولية"، نُشرت في مجلة القانون، جامعة غانا، المجلد الحادي والعشرين، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ص ١-٩٠.

٥- كلية الملكة ماري، لندن، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

زيارة دراسية من تمويل المنظمة الدولية للملكية الفكرية لتطوير المنهاج الدراسي لتدريس قانون الملكية الفكرية في كلية القانون، ليغون.

٦- برنامج الزائر الدولي لوكالة الإعلام الأمريكية، آذار/مارس-نيسان/أبريل ١٩٩٧. رحلة دراسية في الملكية الفكرية في الولايات المتحدة من تمويل الحكومة الأمريكية وُضعت لدراسة أثر الإنترنت على حقوق الملكية الفكرية ولتحديث تدريسي لقانون الملكية الفكرية في كلية القانون، إلى جانب تقديم المشورة لحكومة غانا بشأن التغييرات والتعديلات المقترحة على قوانين الملكية الفكرية.

مُنحتُ شهادة مشتركة.

٧- جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة، آذار/مارس ٢٠٠٠.

مِنحة من المجلس الثقافي البريطاني في إطار "برنامج القانون الدولي للتنمية المستدامة". يتعلق الأمر بالتعاون في مجال البحث وبتطوير المنهاج الدراسي. تشاورتُ مع كلية نوتنغهام بشأن ممارسة المملكة المتحدة وخبرتها في مجال قضايا حقوق العمال.

٨- جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة، آذار/مارس ٢٠٠١.

مِنحة من المجلس الثقافي البريطاني في إطار برنامج "القانون الدولي للتنمية المستدامة". أجريت بحثا في موضوع التطبيق الداخلي لالتزامات غانا الدولية التي تعهدت بها في إطار العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية. وكانت نتيجة البحث مساعدة كلية القانون في ليغون في تقديم المشورة لحكومة غانا.

٩- جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة، ١٧-٢٤ تشرين الثاني-نوفمبر ٢٠٠٢.

مِنحة من المجلس الثقافي البريطاني في إطار "برنامج القانون الدولي للتنمية المستدامة". جمعتُ بيانات ومواد تعليمية أخرى تتعلق بجوانب الملكية الفكرية في التنوع البيئي ليستخدمها الطلاب الذي يدرسون مادتيْ الملكية الفكرية وقانون البيئة في كلية القانون في جامعة غانا.

١٠- جامعة نورث وسترن، شيكاغو، الولايات المتحدة، حزيران/يونيو ٢٠٠١.

قمت بتحديث المواد التعليمية وأجريت بحثا في القانون الذي يحكم استخدام القوة والتدخل في القانون الدولي المعاصر. وقمت أيضا بتحديث المواد التعليمية المتعلقة بالقانون الدولي العام.

الاهتمامات الشخصية

المطالعة وتقديم الخدمات الإنسانية.

الحقائق الأخرى ذات الصلة

فيما يتعلق بترشحي الذي يندرج في إطار فئة القائمة 'باء' فإن خبرتي العملية تشمل ٢٣ سنة من التدريس في جامعة غانا حيث قمت بتدريس العديد من المواد في كلية القانون تتراوح من القانون الدولي العام إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون التجاري الدولي، والقانون الدولي للاستثمارات، وقانون الملكية الفكرية. وأقوم حاليا بتدريس ماجستير في القانون الدولي الإنساني والقانون الدول لحقوق الإنسان. وخارج الكلية قمت بتصميم دروس ماجستير في مركز ليغون للشؤون الدولية والدبلوماسية وكنت رائدا في تقديمها في موضوع القانون الدولي العام وقانون الدبلوماسية والمؤسسات الدولية، وقانون الأمم المتحدة،

والقضايا القانونية والسياساتية في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الدولية، والقانون الدولي الإنساني. وكنت الرائد أيضا في تدريس القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني وقانون الدبلوماسية والمؤسسات الدولية، وقانون الأمم المتحدة على مستوى الماجستير في كلية قيادة القوات المسلحة الغانية وقيادة الأركان.

وقد تجاوزت خبرتي العملية في جامعة غانا التدريس لتشمل الإشراف على عدد كبير من المقالات الطويلة والرسائل الجامعية وفحصها في القانون الدولي العام والمجالات ذات الصلة في كلية ليغون وكلية قيادة القوات المسلحة وقيادة الأركان وفي ماجستير القانون في موضوع "حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في إفريقيا" (مع جامعة بريتوريا، جنوب إفريقيا).

وكنت أيضا محاضرا زائرا في عدد من المؤسسات في الخارج، بما في ذلك جامعات ليدن، ونورث وسترن ونوتنغهام وبريتوريا. وقد أتاحت لي زيارتي بوجه خاص إلى جامعة ليدن عام ٢٠٤٤ الفرصة لإلقاء محاضرات في مركز غروشيوس المرموق للدراسات القانونية الدولية في لاهاي، ومعهد "توبيا مايكل كاريل آسر" للقانون الدولي في لاهاي.

وفي نطاق نشاطاتي المهنية بصفتي أستاذا وخبيرا قانونيا ومستشارا، دُعيت للمشاركة في العديد من المؤتمرات والملتقيات وحلقات العمل داخل بلادي وخارجها حيث قدَّمت أوراقا في مجالات اهتمامي تتراوح من القانون الدولي العام إلى القانون الدولي للاستثمارات والقانون الجنائي الدولي وقانون الهجرة. وقمت بنشر هذه الأوراق إلى جانب مقالات أخرى في مجلات محكَّمة وساهمتُ أيضا بكتابة فصول في كتب.

وبالإضافة إلى ذلك، تعاقدت مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث كاستشاري لتقديم دورات تدريبية في "الممارسات الدبلوماسية لموظفين حكوميين" من غامبيا وإرتريا. وشملت الدروس التي قدمتها مقدمة في القانون الدولي العام، والقانون التجاري الدولي، وقانون المعاهدات، والتطورات الأخيرة في القانون الدولي. وتعاقدت أيضا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كاستشاري للتدريس في دورات تدريبية مكثفة للمفاوضين في الاتفاقات الدولية للاستثمارات في جامعة بريتوريا، جنوب إفريقيا. وهكذا أتيحت لي أيضا الفرصة لإلقاء محاضرات حول "الممارسات المتبعة في إطار المعاهدات" و"آثار المعاهدات على القائمين على صياغة التشريعات" في إطار "سلسلة محاضرات الزائر" التي تنظمها أمانة الكومنولث وحكومة غانا، وفي الحلقة الدراسية للقانون البحري التي ينظمها معهد التدريب القضائي لقضاة المحاكم العليا في النظام القضائي في غانا. وفي عام ٢٠١٢، تم تعييني عضوا في فريق خبراء أمانة الكومنولث المخصص المعني بدليل الاستثمار المعدَّل الذي وضعته الأمانة للبلدان النامية ويهدف في المقام الأول إلى دمج مفهوم التنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وكان هذا التعيين اعترافا بالبحوث والمساهمة العلمية التي قدمتها في مجال القانون الدولي العام بصفة عامة، والقانون الدولي للاستثمارات بوجه خاص.

وفيما يتعلق بالتزاماتي الأخرى، يمكنني أن أذكر، من بين أمور أخرى، عضويتي في هيئة التحرير ورئاسة هيئة تحرير مجلة القانون في جامعة غانا، وعضوية مجلس إدارة مجلة للشؤون الدولية الصادرة عن مركز ليغون للدراسات الدولية والدبلوماسية، ومحرر في المجلة المرموقة الصادرة عن الجمعية الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن، فضلا عن كوني مقررا لإعادة الصياغة التي قامت بها الجمعية لمبادئ القانون الدولي في أفريقيا. وإذ تم تصور إعادة الصياغة الإفريقية تماشيا مع إعادة صياغة قانون العلاقات الخارجية الأمريكي الذي اعتمده المعهد الأمريكي للقانون وتستند إليه الحكومة الأمريكية كدليل تسترشد به في السياسة الخارجية، فإنها سعت إلى إدخال الانسجام على ممارسة السياسة والعلاقات الخارجية في القارة الإفريقية. وقد نُشرت إعادة الصياغة الأولى التي وضعتُها بعنوان "استعراض قانون عدم التدخل وقواعده المصاحبة المبنية على ممارسة الدولة في الدول الإفريقية فيما يتعلق بعدم التدخل" في مجلة الجمعية عام ١٩٩٥ وأصبحَت منذ ذلك الحين مادة مرجعية للباحثين في جميع أنحاء العالم في هذا المجال من القانون الدولي العام .

وقد قمت أيضا بعدد من أنشطة الخدمة العامة بما في ذلك عضوية وفد غانا إلى الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية، أكرا، آذار/مارس ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٥، رشحتني حكومة غانا لأكون قاضٍ في المحكمة الجنائية

الدولية للخمير الحمر.

وتتضمن قائمتي من المنشورات مقالة نُشرت في مجلة القانون في جامعة غانا، المجلد الثاني والعشرين، (٢٠٠٢-٢٠٠٤) بعنوان "الحصانة السيادية والجرائم الدولية". وقد لقيت هذه المقالة التي تُقدم لمحة تحليلية شاملة للموقف القانوني لرؤساء الدول والحكومات في القانون الدولي في حالات الجرائم التي تقع تحت طائل القانون الدولي قبولا لدى مجتمع فقهاء القانون والممارسين القانونيين والكتاب والباحثين وطلاب القانون الدولي.

من خلال أعمالي المنشورة الأخرى، سعيت أيضا إلى تقديم تحليل يشحذ الفكر بشأن المشاكل المطروحة حاليا في القانون الدولي العام وغيرها من مجالات القانون.

وباختصار، أعتقد أنني قدمت مساهمة بارزة في نشر القانون الدولي العام من خلال بحوثي وأعمالي العلمية، وتدريسي في كلية القانون، ومركز ليغون للشؤون الدولية والدبلوماسية، وكلية قيادة القوات المسلحة غانا وقيادة الأركان. وهذه، إلى جانب أنشطتي المهنية والمساهمات الأخرى، تجعلني في وضع جيد لتقلد منصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية.